ايران في عهد محمود احمدي نجاد(2005–2013): دراسة في التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

م.م. مريم محمود شاكر
كلية التربية الاساسية-جامعة بابل

م.م. ايات مازن جابر
كلية التربية الاساسية-جامعة بابل

الكلمات المفتاحية: ايران ، محمود احمدي نجاد، السياسة، الاقتصاد

الملخص:

شهدت إيران في عهد محمود أحمدي نجاد (2005–2013) مرحلة اتسمت بتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية متداخلة، إذ عزّز صعود التيار المحافظ وأعاد إنتاج الخطاب الثوري داخليًا، في مقابل تصاعد التوترات عقب انتخابات 2009 وظهور الحركة الاحتجاجية، خارجيًا، واتسمت سياسته بالتصعيد في الملف النووي، واسفرت عن فرض عقوبات دولية أثّرت في الاقتصاد الوطني و اقتصاديًا تبنّى نهجًا شعبويًا ركّز على العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة ورفع الدعم، غير أن هذه السياسات ترافقت مع ارتفاع معدلات التضخم وتزايد الضغوط المالية، مما جعل عهده مرحلة جدلية تركت آثارًا عميقة في مسار الجمهورية الإسلامية لاحقًا.

المقدمة:

عدّت مرحلة حكم محمود أحمدي نجاد (2005–2013) من المراحل المفصلية في تاريخ الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ لما شهدته من تحولات عميقة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلًا عن انعكاساتها الإقليمية والدولية، اذ جاء وصوله إلى السلطة في سياق صعود التيار المحافظ وتراجع المدّ الإصلاحي الذي ارتبط بمرحلة محمد خاتمي، حاملاً خطابًا شعبويًا ركّز على العدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد وتعزيز القيم الثورية، الا أن هذه المرحلة لم تخلُ من تحديات داخلية وخارجية، تمثلت في تصاعد الخلافات السياسية الداخلية، وأحداث انتخابات عام 2009، فضلًا عن احتدام الأزمة المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني وما تبعها من عقوبات دولية أثّرت بصورة مباشرة في الاقتصاد والمجتمع الإيرانيين.

وتنبع أهمية هذه الدراسة ؛كونه يتناول مرحلة اتسمت بتشابك الداخل والخارج في صياغة القرار السياسي الإيراني، إذ لم تكن السياسات الاقتصادية والاجتماعية بمعزل عن التوجهات الأيديولوجية والسياسة الخارجية، بل جاءت متداخلة معها بصورة واضحة، وتكمن أهمية الدراسة في محاولة تقديم قراءة تحليلية تتجاوز السرد التاريخي للأحداث، من خلال الوقوف على طبيعة التحولات التي شهدتها الدولة الإيرانية في ظل إدارة محمود أحمدي نجاد، ومدى تأثير تلك التحولات في مسار الجمهورية الإسلامية لاحقًا.

تمحورت إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيس الآتي: هل مثّل عهد أحمدي نجاد تحولًا بنيويًا في مسار النظام السياسي الإيراني، أم أنه شكّل امتدادًا للنهج المحافظ ضمن ظروف داخلية ودولية مختلفة؟ ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية المتعلقة بطبيعة السياسات الداخلية، وأثر البرنامج النووي والعقوبات الدولية، وانعكاسات السياسات الاقتصادية والاجتماعية على بنية المجتمع الإيراني.

أما من حيث تقسيم البحث، فقد جرى تنظيمه في ثلاثة محاور رئيسة؛ تناول المحور الأول التحولات السياسية في عهد محمود أحمدي نجاد، بما في ذلك صعوده إلى السلطة وإدارة الحكم والأزمات الداخلية والسياسة الخارجية والملف النووي، وبحث المحور الثاني في السياسات الاقتصادية، مركّزًا على برامج إعادة توزيع الثروة وسياسة رفع الدعم وتأثير العقوبات في الأداء الاقتصادي، في حين عالج المحور الثالث التحولات الاجتماعية من خلال دراسة سياسات الإسكان والدعم الاجتماعي وأوضاع التعليم والصحة وأثر المرحلة في بنية المجتمع الإيراني. واختتمت الدراسة بخاتمة تتضمن أبرز النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها.

المحور الاول: التحولات السياسية والبرنامج النووي

أ-الجانب السياسي

قد حكمت الدورة التاسعة لانتخابات رئاسة الجمهورية في ايران رحالها بنتائج ادهشت الداخل الايراني واذهلت الخارج وجاءت متعاكسة مع منطق الزمن الذي قدر له ان يحكم ايران على مدى الجولات الانتخابية الماضية ، اذ جرت في (17 و24حزيران 2005) جولتان لانتخابات الرئاسية تنافس في الجولة الاولى سبعة مرشحين هم : الرئيس السابق علي اكبر هاشمي رفسنجاني[1] والرئيس السابق للشرطة محمد باقر قاليباف[2] ، والمدير السابق للإذاعة والتلفزيون علي لاريجاني[3] ورئيس بلدية طهران محمود احمدي نجاد[4]، والرئيس السابق للبرلمان مهدي كروبي[5] ، ومصطفى معين الوزير السابق للتعليم العالي في حكومة محمد خاتمي[6] ، ومحسن مهر علي زاده الذي شغل منصب نائب الرئيس لشؤون الرياضة في حكومة محمود احمد نجاد[7] .

كانت الجولة الاولى يوم 17 حزيران لم يتخط اي مرشح عتبة 50% من الاصوات ، وكان المرشحان المتقدمان هما هاشمي رفسنجاني 21% ومحمود احمدي نجاد 19% وفي المرتبة الثالثة هو مهدي كروبي بنسبة 17% ، واتسمت هذه الجولة بالإداء الفاشل فيما تنافس في الجولة الثانية رفسنجاني واحمدي نجاد[8] .

وافضت الانتخابات الى فوز محمود احمدي نجاد المفاجئ على رفسنجاني ، اذ حصل نجاد وفق النتائج الرسمية على نسبة 61% مقابل حصول هاشمي رفسنجاني على 35% ، وبهذه النتيجة يكون محمود احمدي نجاد اول رئيس من غير رجال الدين في ايران منذ 24 عاما ، واثار النجاح المفاجئ لمحمود احمدي نجاد على منافسه هاشمي رفسنجاني تساؤلات كثيرة فالبعض رأى فيه انتصاراً للمحافظين واخرون راوه انتصاراً لاتجاه يدعو الى خدمة الشعب الايراني والى اعمار ايران[9] .

جلس احمدي نجاد على كرسي الحكومة التاسعة في يوم الجمعة المصادف (24 حزيران 2005) وعد الكثير من المحللين ان شعاراته الانتخابية هي تكرار الافكار والايديولوجية الثورية لعقد الثمانينيات ، اذ ان سياسة حكومة محمود احمدي نجاد كما هو طرح عنها بانها سياسة العدالة

وذلك عن طريق تقديم الخدمة لعامة الناس وان محمود احمدي نجاد قد ذكر **" ومن جهتي كأخ اصغر لكم ، ان هناك اربع محاور للعمل الرئيس لهذه الدولة وهي : نشر العدالة ، المحبة ، تقديم الخدمة لعباد الله والتطور وتعالي البلاد"**[10].

لم يكن محمود أحمدي نجاد شخصية معروفة على نطاق واسع عند ترشحه للانتخابات الرئاسية عام 2005، ولم يكن يحظى بحضور يُذكر في الساحة الدولية، ورغم انتمائه إلى مجلس المهندسين الإسلاميين، وهو أحد الأطر المحافظة الفاعلة آنذاك، وقد ركّز خطابه الانتخابي على مكافحة الفساد، والتمسك بالمبادئ الثورية التي أرسى دعائمها روح الله الخميني[11]، فضلًا عن تبنّي برنامج ذي طابع اجتماعي يهدف إلى توسيع مظلة الدعم الاقتصادي للفئات الفقيرة.، ويبدو أن هذا المزج بين الخطاب الديني الثوري والشعارات الاجتماعية قد استهدف استقطاب التيار الديني والشرائح محدودة الدخل معًا، و لاقى شعار حملته (إنه أمر ممكن، نستطيع أن نفعلها) صدىً ملحوظًا، لا سيما مع تأكيده على بساطة حياته الشخصية وتعهّده بتشكيل حكومة شعبية ملتزمة بالقيم الإسلامية والثورية[12].

وان هناك بعض الآراء و العوامل ادت الى صعود محمود احمد نجاد وتهاوى هاشمي رفسنجاني ، وهي[13] :

- نظر البعض الى العلاقة القوية بين نجاد والمرشد الاعلى علي خامنئي[14] كسبب من اسباب نجاح محمود احمد نجاد ، اذ افترض الشعب ان هذه العلاقة سوف تكون الدافع والضامن لتحقيق وعود نجاد على عكس ما وعد به محمد خاتمي نظرا ؛لان علاقاته بالمرشد كانت غير وثيقة ولم يستطيع تحقيق ما وعد به من وجهة نظرهم.
- مثلت ثروة هاشمي رفسنجاني وبرنامجه الانتخابي سببين رئيسين من اسباب فشله في الانتخابات الرئاسية ، اذ نظر الشعب اليه على انه الرجل الثري الذي ما ان تولى الرئاسة سوف يقف الى جانب الاغنياء ليزيدهم غنى ، اما محمود احمد نجاد هو المعروف بانحداره من اسرة فقيرة فكان خطابه موجها للفقراء واعدا اياهم بتحسين اوضاعهم .
- فضلا عن ما ذكر ايضا ان علي اكبر هاشمي رفسنجاني كان قد تولى رئاسة الجمهورية مرتين لمدة دورتين رئاسيتين ورات الجماهير انه لم يقدم اليه جديدا ، مما دعاه لانتخاب الوجه الجديد الذي علقت عليه الآمال في تغيير اوضاعهم.

وللمرة الأولى منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979، أتاح فوز محمود أحمدي نجاد في الانتخابات الرئاسية وصول التيار المحافظ المتشدد إلى سدة السلطة التنفيذية، ففي المرحلة الأولى من حكمه، شكّل محمود أحمدي نجاد حكومة غلب عليها طابع اليمين المتشدد، وأسند الوزارات الداخلية والخارجية إلى شخصيات محسوبة على هذا التيار، في حين جرى تعيين عدد من التكنوقراط في الوزارات ذات الطابع الفني والتقني، مثل وزارة الاقتصاد[15].

ووفقًا للدستور الإيراني، يتعيّن على رئيس الجمهورية نيل ثقة مجلس الشورى الإسلامي[16] لتشكيل الحكومة، وفي هذا السياق، قدّم أحمدي نجاد قائمة أولية بأسماء مرشحيه للحقائب الوزارية، كان من أبرزهم منوشهر متكي لوزارة الخارجية، وغلام حسين محسني إيجه إي لوزارة الاستخبارات، وذلك خلال جلسة خاصة عقدت في 5 اب 2005. ثم أُعلنت القائمة النهائية في 14

من الشهر ذاته، قبل أن يصادق المجلس على التشكيلة الوزارية في 24 آب ،وقد تعهّد الوزراء الجدد بعقد اجتماعات دورية خارج العاصمة طهران، فعقدوا اجتماعهم الأول في 25 آب في مدينة مشهد، مع بقاء أربعة مقاعد شاغرة للمرشحين الذين لم يتم التوافق عليهم آنذاك[17].

فجّر محمود أحمدي نجاد في سياق سياسته الخارجية جدلًا دوليًا واسعًا بتصريحه في 27 تشرين الأول 2005، حين أعلن ضرورة (إزالة إسرائيل من خريطة العالم)، مؤكدًا في الوقت نفسه ما عده حق الشعب الفلسطيني في كامل أرض فلسطين، ومهاجمًا الدول الإسلامية التي تقيم علاقات رسمية مع إسرائيل، وقد شكّل هذا الخطاب مؤشرًا مبكرًا على النهج الأيديولوجي المتشدد الذي ميّز سياسة محمود أحمدي نجاد الخارجية، وأسهم في تصعيد حدة التوتر بين إيران والغرب، فضلًا عن انعكاساته الإقليمية الواسعة[18] ، ونتيجة لذلك واجه محمود احمدي نجاد تصريح علي خامنئي ردًا على تصريحاته حول ما قاله عن أن إسرائيل يجب (ينبغي ان تلغى من الخارطة) وقال: "**أن الجمهورية الإسلامية لم تهدد أبدًا، ولن تهدد أي بلد**"[19] .

شهد عام 2006 تصاعدًا ملحوظًا في سياسات إعادة هيكلة الحقل الأكاديمي في إيران، اذ شرعت الحكومة في دفع عدد من الأساتذة والعلماء إلى الاستقالة أو التقاعد القسري، في خطوة وُصفت في الأوساط الأكاديمية بـ(الثورة الثقافية الثانية)، في إشارة إلى حملة إعادة ترتيب الجامعات التي أعقبت قيام الجمهورية الإسلامية مطلع الثمانينيات، وقد استندت هذه السياسة إلى مبرر (تجديد الكادر الأكاديمي) عبر إحلال أساتذة أصغر سنًا محلّ الأكاديميين المخضرمين، لكن آلية التنفيذ أثارت جدلًا واسعًا، ولا سيما بعد تلقي بعض الأساتذة قرارات إحالتهم إلى التقاعد من دون إنذار مسبق، وفي تشرين الثاني 2006 أُحيل 53 أستاذًا في جامعة إيران للعلوم والتكنولوجيا إلى التقاعد، الأمر الذي عمّق المخاوف بشأن استقلالية المؤسسات الجامعية[20].

أقدمت الحكومة في السياق ذاته على تعديل آليات القبول الجامعي عام 2006، بعد ارتفاع نسبة الطالبات في مؤسسات التعليم العالي، إذ تقرر اعتماد نظام حصة متساوية (50% للذكور و50% للإناث) في تخصصات الطب وطب الأسنان والصيدلة، بهدف الحد من تزايد أعداد الطالبات في هذه الكليات، وقد بررت شخصيات رسمية هذه الخطوة بدوافع تنظيمية وخدمية؛ إذ صرّح وزير الصحة والتعليم الطبي كامران باقري لنكراني[21] بعدم كفاية المرافق المخصصة للطالبات، ولا سيما السكن الجامعي، و أشار مسعود صالحي رئيس جامعة زاهدان، إلى ما هده إشكالات لوجستية واجتماعية ناجمة عن تزايد أعداد الطالبات، في حين قدّم إبراهيم ميكانيكي رئيس جامعة بابول للعلوم الطبية، مبررات مشابهة تتعلق بصعوبة توزيع التسهيلات. كذلك صدرت تصريحات مماثلة عن باقر لاريجاني رئيس جامعة طهران للعلوم الطبية، غير أن هذه التبريرات قوبلت بانتقادات حادة، وعدها معارضون غير مستندة إلى أساس قانوني واضح، بل عكست توجهًا أيديولوجيًا يرمي إلى إعادة ضبط الحضور النسوي في الفضاء الجامعي بما يتوافق مع اعتبارات اجتماعية ودينية محافظة[22].

تزامنت هذه السياسات مع تنامي الاحتجاجات الطلابية، ففي 11 تشرين الثاني 2006 قاطع عدد من الطلبة خطاب الرئيس محمود أحمدي نجاد في جامعة أمير كبير للتكنولوجيا بطهران، وأقدم بعضهم على إحراق صوره مرددين شعارات مناهضة للحكومة، من بينها (الموت للدكتاتور) وشكّلت هذه الحادثة أول احتجاج طلابي واسع النطاق منذ انتخابه، إذ أصدر الطلبة بيانًا عبر

مواقعهم الإلكترونية أعلنوا فيه أن تحركهم جاء رفضًا لتصاعد الضغوط السياسية داخل الجامعات، واتهموا الحكومة بالفساد وسوء الإدارة والانحياز الأيديولوجي، وفي كانون الأول من العام ذاته، دعا محمود أحمدي نجاد المسؤولين إلى عدم التعرض للطلبة المحتجين خلال زيارته اللاحقة للجامعة نفسها، رغم استمرار الشكاوى من وجود حملة تضييق على النشاط المعارض في الوسط الجامعي[23].

وجهت في حزيران عام 2007 انتقادات عدة لمحمود أحمدي نجاد من قبل بعض أعضاء البرلمان الإيراني حول تصريحاته عن المسيحية واليهودية قال : **" في العالم هناك انحراف عن الطريق الصحيح (المسيحية واليهودية) وأن هناك دولارات تم تخصيصها لنشر هذه الانحر افات، كما توجد أيضًا ادعاءات كاذبة أن هذه الأديان سوف تنقذ البشرية ولكن الإسلام هو الدين الوحيد الذي يمكن أن ينقذ البشرية"**[24] بعض أعضاء البرلمان الإيراني انتقدوا هذه التصريحات، لأنها بمثابة وقود لإشعال الفتنة الطائفية[25].

ازمة الدستور الايراني : نشب نزاع خطير بين الرئيس محمود احمدي نجاد ورئيس البرلمان **غلام علي حداد**[26] عام 2008 على ثلاث قوانين اقراها البرلمان الايراني وهي :

1- الاتفاق على التعاون المدني والجنائي القانوني بين طهران وميزعيزستان .
2- الاتفاق على دعم الاستثمارات المتبادلة بين الكويت وايران .
3- قانون لتسجيل النماذج الصناعية والعلاقات التجارية [27].

كان النزاع بالغ الخطورة بحيث ان الرئيس الايراني تدخل لفض النزاع وارسل رسالة الى رئيس البرلمان **غلام علي حداد** ، استذكر فيها بشدة الفعل الذي لا يمكن تفسيره لتجاوزه لرئاسته وتوجيه اوامر لتنفيذ التشريعات في الجريدة الرسمية ، اتهم الرئيس الايراني غلام علي حداد بانتهاك القانون الدستوري وطالب باتخاذ اجراءات قانونية ضد رئيس البرلمان رد الاخير على نجاد واتهمه باستخدام لغة غير لائقة في ملاحظاته ورسائله[28] .

تعرض محمود احمدي نجاد في اب 2008الى انتقاد كبير وذلك عند تعينه علي كوردان، وزيرا للداخلية الذي لم يكن مرغوبا من قبل الشعب الايراني واكتشف امره بان شهادته في الدكتوراه كانت مزورة ولكن عدم وجود اي ادلة تثبت ذلك أعلن محمود احمدي نجاد أنه ضد عزل كوردان لكن البرلمان الإيراني عزل كوردان في 4 تشرين الثاني عام 2008 ، بعدما صوّت 188 عضوًا ضد علي كوردان وتم عزل ، الامر دفع بأحمدي نجاد إلى أن يقدم كامل حكومته للبرلمان لإعادة تقييمها، ويقتضي الدستور في إيران هذه الحالة، أن يتم تغيير أكثر من نصف وزراء الحكومة، ويستبدل أحمدي نجاد تسعة من وزرائه البالغ عددهم الحادي والعشرين في 5حزيران عام 2008 جرت انتخابات لمجلس الشورى الايراني فاز بها علي لاريجاني بنسبة 73.1 %[29] .

جرت انتخابات رئاسية في 12 حزيران عام 2009 تنافس فيها محمود احمدي نجاد ومير حسين موسوي ومحسن رضائي[30] و مهدي كروبي ، لكن نتائج الانتخابات كانت لصالح محمود احمدي نجاد فتولى الرئاسة مرة اخرى وظل رئيسا حتى 15 حزيران 2013 ظلت نتائج الانتخابات محل خلاف بين كل من موسوي ومحمود أحمدي نجاد وأنصار كل منهما، الذين اعتقدوا في حدوث تزوير في الانتخابات ، وبعد فوز احمدي نجاد جنب عدد من الشخصيات السياسية الإيرانية حضور الحفل، أمثال الرئيسان السابقان محمد خاتمي وعلي أكبر هاشمي رفسنجاني، إلى جانب

زعيم المعارضة مير حسين موسوي، طالبت جماعات المعارضة المحتجين على المواقع الإلكترونية الإصلاحية، بتسيير المظاهرات في الشوارع في يوم تنصيبه رئيسًا، وفي يوم التنصيب واجه المئات من رجال شرطة ومكافحة الشغب المظاهرات الاحتجاجية التي اجتمعت خارج مبنى البرلمان وبعد أدائه لليمين الدستورية، ، حث علي خامنئي الشعب على التوحد خلف محمود احمدي نجاد واصفا اياه بانه (اختيار الهي) أعلن نجاد على الهواء في التلفزيون الإيراني، أنه (مسؤول عن حماية العقيدة ونظام الثورة الإسلامية والدستور) ونتيجة لهذه الاعتراضات والشكاوي اعلن مجلس صيانة الدستور انه قام بإعادة فرز 10% من الاصوات وخلص الى عدم وجود اي مخالفات على الاطلاق ، قوبلت الاحتجاجات بمقاومة شديدة من قوات الحكومية واطلق على هذه الاحتجاجات ب (الحركة الخضراء) واستمرت في احتجاجاتها حتى 14 شباط 2011 مطالبة بتغير كامل للنظام ورحيل خامنئي عن السلطة [31].

أعلن محمود أحمدي نجاد تعيينات وزارية جديدة في ولايته الثانية، فقد عيّن اسفنديار رحيم مشائي[32] نائبًا أول للرئيس لكدة وجيزة، ولكنه قوبل بالمعارضة من جانب عدد من أعضاء المجلس، ومن قبل وزير الاستخبارات غلام حسين محسني آجه أي وانصاع مشائي للأوامر، وقدم استقالته ثم عينه أحمدي نجاد رئيسًا للأركان، وقام بفصل محسني آجه أي ، يوم 26 تموز 2009، واجهت حكومة محمود أحمدي نجاد مشكلة قانونية بعد إقالته لأربعة وزراء، اذ تنص المادة 136 من دستور إيران على أنه إذا تم تغيير أكثر من نصف أعضاء مجلس الوزراء، فإنه لا يجوز أن يجتمع أو أن يعمل قبل موافقة المجلس على الأعضاء الجدد أعلن نائب محمد رضا باهنر رئيس المجلس أن أي اجتماع أو قرار لمجلس الوزراء لن يكون قانونيًا لحين الحصول على الموافقة الجديدة، وفي 4 ايلول 2009، وافق المجلس على 18 مرشح من أصل 21 مرشح، ليتضمن المجلس سيدة للمرة الأولى كوزيرة وهي مرضية وحيد دستجردي، وفي 5حزيران2012 جرت انتخابات برلمانية فاز بها علي لاريجاني للمرة الثانية [33].

جدول (1) الاعداد والنسبة المئوية في الدورة العاشرة لانتخابات الرئاسية الجمهورية لمراكز المحافظات والاقضية في كل الاصوات[34]

	احمدي نجاد	مير حسين موسوي	محسن رضائي	مهدي كروبي
مراكز المحافظات	8771913	6218875	288183	125625
النسبة	22,63	16,04	%74	%32
الاقضية	15771202	7021351	368673	204289
النسبة	40,68	18,11	%95	%53

نستنتج من الجدول اعلاه ان مجموع المصوتين الكلي هو 38770111 ان الفارق كبير بين احمدي وموسوي في هذه الانتخابات كان كثيرا في آراء الناس في المناطق الريفية ، وفي الاحصائيات الاخرى بان احمدي نجاد حصل على حدود 44% من آراء الناس في طهران وهذا الرقم في باقي مراكز المحافظات وحصل الى 61% والاقضية 68% وفي بعض صناديق الاقتراع المنتقلة وصلت نسبة الآراء (التصويت) لأحمدي نجاد 87%.

ب-البرنامج النووي

شكّل البرنامج النووي أحد أبرز محاور السياسة الداخلية والخارجية في عهد محمود أحمدي نجاد، إذ عُدّ من أكثر الداعمين له مؤكدًا باستمرار طابعه السلمي وارتباطه بحق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية لأغراض مدنية، شدد في أكثر من مناسبة على أن إنتاج سلاح نووي لا يدخل ضمن سياسة حكومته، وصرّح في كانون الثاني 2006 خلال مؤتمر في طهران بأن " **ان دولة الثقافة والحضارة والمنطق لا تحتاج للسلاح النووي ، بينما الدولة التي تريد السلاح النووي هي تلك التي تريد ان تحل جميع المشاكل باستخدام القوة**"[35] .

عقب فوزه في الانتخابات، اتخذت طهران خطوات عملية لاستئناف أنشطة برنامجها النووي، ففي 15 أيار 2005 أقرّ مجلس الشورى الإسلامي قرارًا بإنتاج الوقود النووي، وفي العاشر من كانون الثاني 2006 أعلنت إيران إنهاء تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم، مؤكدة امتلاكها دورة الوقود النووي، ومعلنة دخولها ما وصفته بـ(النادي النووي) وأدى ذلك إلى إحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي[36]، الذي أصدر القرار 1696 في تموز 2006 مطالبًا إيران بتعليق أنشطة التخصيب، ثم أعقبه القرار 1737 في كانون الأول 2006 الذي فرض عقوبات ومنع تقديم أي مساعدة تتعلق بالتخصيب وإعادة المعالجة، ولاحقًا القرار 1803 الذي وسّع نطاق العقوبات، بما في ذلك قيود على تصدير بعض السلع والتقنيات، وفي هذا السياق، تشكلت مجموعة (5+1) [37] للتفاوض مع إيران بشأن برنامجها النووي، غير أن القيادة الإيرانية رفضت قرارات مجلس الأمن، ووصفتها بأنها غير ملزمة، فيما أكد المرشد الأعلى علي خامنئي أن بلاده لا تخشى العقوبات الغربية[38].

ومع استمرار عمليات التخصيب، أعلن محمود أحمدي نجاد أن إيران بلغت مرحلة متقدمة في إنتاج الوقود النووي، معداً أن ذلك غيّر مكانتها الدولية، إذ أصبحت—بحسب تعبيره—دولة نووية» قادرة على التفاوض من موقع قوة، في المقابل، تصاعدت الانتقادات الدولية، ولا سيما من الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل، اللتين اتهمتا طهران بالسعي إلى تطوير قدرات عسكرية نووية وصواريخ بعيدة المدى، وأثيرت خلافات بشأن نطاق عمل مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية[39]، اذ اتهمت بعض الأطراف إيران بتقييد وصول المفتشين إلى منشآتها، وفي 23 شباط 2008 أعلن الرئيس الإيراني تمسك بلاده بمواصلة تطوير برنامجها النووي دون تراجع بلغ الملف النووي مرحلة جديدة مع توقيع اتفاق ثلاثي في طهران في 17 أيار 2010 بين إيران وكل من تركيا والبرازيل بشأن تبادل الوقود النووي، غير أن الاتفاق لم يحُل دون فرض عقوبات إضافية، ولا سيما من جانب الولايات المتحدة الامريكية [40].

وفي 12 أيلول 2011 أُنجز تشغيل مفاعل محطة بوشهر للطاقة النووية بمساعدة شركة روساتوم(Rosatom) الروسية الحكومية، في خطوة عدتها طهران إنجازًا استراتيجيًا، وأعلنت عزمها إنشاء محطة جديدة في دارخوين (Dark-skinned)بقدرة 360 ميغاواط، فضلًا عن خطط لتطوير محطات متوسطة الحجم واستكشاف مناجم اليورانيوم، غير أن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشرين الثاني 2011 أشار إلى وجود أنشطة بحثية سابقة يُحتمل ارتباطها بأبعاد عسكرية قبل عام 2003، ما دفع الوكالة إلى مطالبة إيران بتقديم إيضاحات بشأن أنشطتها في منشأتي نطنز وآراك، ورغم جولات التفاوض بين إيران والدول الأوروبية، لم يُتوصل آنذاك إلى تسوية نهائية وبقي الملف النووي محورًا رئيسًا للتجاذب الدولي حتى نهاية ولاية أحمدي نجاد [41].

المحور الثاني: السياسات الاقتصادية وإعادة توزيع الثروة

واجه محمود أحمدي نجاد منذ توليه الرئاسة عام 2005 جملة من التحديات الاقتصادية الداخلية، مثلت في تحقيق معدلات تنمية مستدامة ومعالجة مشكلتي البطالة والتضخم وتحديث البنى التحتية، ولا سيما في قطاع الطاقة فضلًا عن السعي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية لتطوير المنشآت النفطية، وارتكز خطابه الاقتصادي على أولوية دعم الطبقات الكادحة والمتوسطة، عبر تبنّي أهداف تنموية طموحة تستهدف تخفيف الأعباء المعيشية عن الشباب الإيراني الباحث عن فرص عمل[42].

وفي هذا الإطار، أولى محمود أحمدي نجاد قطاع الصناعة اهتمامًا خاصًا، انطلاقًا من قناعته بقدرته على تحقيق نمو ذاتي وتنويع القاعدة الإنتاجية، فضلًا عن استيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة، ولا سيما أن الشباب يشكلون نسبة مرتفعة من المجتمع الإيراني، و عُدّ تطوير الصناعة إحدى الركائز التي عوّل عليها الرئيس لإحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد النسبي على العوائد النفطية، غير أن سياساته الاقتصادية أثارت جدلًا واسعًا، وبالتحديد بعد إلغائه (مؤسسة الإدارة والتخطيط) وهي جهة حكومية معنية بوضع الاستراتيجيات الاقتصادية وإعداد الموازنات طويلة الأمد وإعادة هيكلة أجهزتها، ما أدى إلى الاستغناء عن عدد من الكفاءات الإدارية ذات الخبرة، وفي حزيران 2006 وجّه خمسة من خبراء الاقتصاد الإيراني رسالة إلى الرئيس انتقدوا فيها تدخله المباشر في آليات السوق، ولا سيما في ما يتعلق بتثبيت أسعار بعض السلع الأساسية والإسمنت والخدمات الحكومية، وصدر مرسوم عن جهات نقابية ووزارة العمل اقترح زيادة أجور العمال بنسبة 40%، الأمر الذي أثار نقاشًا حادًا حول انعكاساته التضخمية، وقد ردّ أحمدي نجاد على تلك الانتقادات بلهجة حازمة رافضًا الاتهامات وداعيًا إلى ما وصفه بـ(التنازلات المعقولة) في إطار إدارة الاقتصاد الوطني[43].

و أجرى الرئيس على صعيد الإدارة التنفيذية، تغييرات متكررة في الفريق الاقتصادي، شملت وزارات النفط والصناعة والاقتصاد، ومن بين الشخصيات التي برزت في هذا السياق داود دانش جعفري الذي تولى وزارة الاقتصاد، إذ وجّه انتقادات لنهج الإدارة الاقتصادية، معداً أن السياسات المعتمدة لم تستفد من الخبرات السابقة ولم تقم على تخطيط استراتيجي واضح للمستقبل. وفي المقابل، اتهمه الرئيس بعدم الإنصاف في تقييم الأداء الحكومي[44].

عكست هذه التطورات طبيعة الجدل الذي أحاط بالسياسة الاقتصادية في عهد أحمدي نجاد، بين توجه شعبوي يركز على إعادة توزيع الموارد وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبين انتقادات تقنية حذّرت من آثار التضخم وضعف التخطيط المؤسسي على الاستقرار الاقتصادي بعيد المدى.

أ- العدالة الاجتماعية وسياسة أسهم العدالة

اولى السياسات الاقتصادية لحكومة محمود احمدي نجاد في الدورة الاولى وتمثلت في التوزيع العادل لثروات الوطنية وتوسعة التمليك بين عامة الناس وبصورة عامة تحقيق العدالة الاجتماعية اذ اتجه المسؤولين الاقتصاديين لنظام خصخصة وتوزيع الثروة بين الناس وخاصة الطبقات الدنيا إذ اشراك الطبقات الدنيا في اسهم الشركات محددة وتحويل هؤلاء الناس الى مستثمرين ، وايضا اشراك الناس في الدخول في اسهم الشركات هي لتقديم الدعم للمؤسسات

الخيرية مثل مؤسسة الامام الخيرية والاطفال والنساء المشردين وعوائل المعوقين والمتضررين الذين هم تحت حماية ودعم المنظمة الرعاية الاجتماعية والقرويين والعشائر الفاقدة للعمل وقليلة الدخل وباقي العوائل قد حصول على اسهم في بعض الشركات ، واستنادا لتصريحات المسؤولين بان 60% من المجموع كلي لسكان ايران يعني 40 الى 44 مليون قد حصلوا على الاسهم وقد توزعت بين طبقات المجتمع الوسطى والدنيا [45].

ان ثمان سنوات سابقة لحكومة محمد خاتمي قد جعل من الطبقات الدنيا والفقيرة ان تعجز عن توفير احتياجاتها وقد زاد فقرهم الذي ادى ذلك لعدم رضاهم من حكومة محمد خاتمي ولكن مجيئ محمود احمدي نجاد في 2005 للسلطة في وقت انتشر الفقر والضعف قد انتشر في البلاد ، لذا اعطت هذه الطبقات رأيها وصوتها لأحمدي نجاد ، اذ اكد احمدي نجاد بانه سيقوم بالتوزيع العادل للثروات النفطية والمجيئ بأموال النفط لكي تصل الى مائدة الفقراء ، اكد في مراسيم تنفيذ الحكم وفي تقديمه اول مشروع قانون الموازنة للبلاد عام 2006 ، وقد اكد على برنامجه الشعبي وهي تتضمن اقرار العدالة والاهتمام باحتياجات الناس وتقديم الخدمات لعامة الشعب والقضاء على الفقر ومحاربة العنصرية والمحسوبية الادارية والفساد في البلاد[46].

وارادت حكومة محمود احمدي نجاد اجراء اصلاحات اقتصادية في البلاد وسميت برنامجها(بالعدالة) ومع هذا كانت هناك قضايا فساد كبيرة في هذه المرحلة مثالا لذلك هو اختفاء منصة نفطية بقيمة 80 مليون دولار ، وان مستوى الفساد في حكومة احمدي نجاد قد ارتفع قياسا بالحكومات السابقة وكان في حالة تصاعدية ايضا واستنادا لمعلومات مؤسسة الشفافية الدولية بان مرتبة ايران عام 2005 من ناحية (الشفافية المالية) كانت في المرتبة 88 دولة وفي عام 2013 وصلت مرتبة ايران ل144 من بين 177 دولة [47].

توزيع اسهم العدالة : إذ تم توزيع الاسهم او جعل الطبقات الفقيرة للمجتمع ان يكون لها الاسهم في معامل خاصة وتحول الطبقات الفقيرة للبحث مستثمرين ولكن هذا الامر بقي محدودا وهنا نذكر نسبة استفادة للمحافظات المحرومة من اسهم العدالة : ان محافظات طهران 27.5% واصفهان 42% وقزوين 51% قد استفادوا من مشروع اسهم العدالة ولكن بالمقابل المحافظات الفقيرة مثل ايلام قد استفادت من مشروع الاسهم نسبة 75% و كهكيلوية وبوير احمد 79% و خراسان الجنوبية 84%[48].

ب- تنظيم الأسرة والسياسة السكانية

عارض الرئيس الايراني في تشرين الاول عام 2006 تشجيع العائلات على تحديد النسل لطفلين فقط مشيرا الى ان ايران قادرة على تحمل اكثر من 50 مليون نسمة علاوة على 70 مليون ، حينئذ اتهم الرئيس الايراني بسوء التقدير فقد كان اعلانه في الوقت الذي كانت فيه ايران تكافح ارتفاع التضخم وتزايد البطالة اذ بلغت 11% وكانت دعوة الرئيس الايراني للإيرانيين لزيادة معدل المواليد تجديدا لدعوة الخميني التي طرحها في عام 1976 والتي ادت الى زيادة سكان ايران بنسبة 16% في 7 سنوات [49].

والتي تسببت في الازمة الاقتصادية الناجمة في عام 2008 ارسلت الحكومة(**مشروع قانون حماية الاسرة)** إلى البرلمان الايراني انتقدت ناشطات من حقوق المرآة مشروع القانون لنزعه بعض حقوق المرآة مثل اشتراط حصول الزوج على موافقة زوجته قبل ان يأتي بزوجة

اخرى الى الاسرة ، كانت اول التشريعات التي صدرت حكومة الرئيس الايراني هو تخصيص 12 ترليون ريال و (10.3) مليار دولار ميزانية لصندوق سمي (**صندوق رضا لمساعدة المحتاجين**) لمساعدة المحتاجين واعلنت حكومة الرئيس محمود احمد نجاد ان هذا الصندوق سوف يستفيد من عائد النفط لمساعدة الشباب للحصول على فرص عمل وتحمل تكاليف الزواج ومساعدتهم في شراء احتياجاتهم ، وسعي الصندوق ايضا للحصول على التبرعات الخيرية بالتعاون مع مجلس الامناء في 30 محافظة ايرانية ، وكان هذا التشريع ردا على ارتفاع تكاليف السكن في المدن وهو ما ادى الى ارتفاع متوسط سن الزواج في عام 2006 ورفض البرلمان الايراني مشروع الصندوق ورغم ذلك امر الرئيس الايراني المجلس الاداري بتنفيذ الخطة[50] .

ت- مشروع التحول الاقتصادي :

طرح هذا المشروع في 11شباط عام 2008 ومع بعض الاختلافات لكن تم التصويت عليه مع بعض التعديلات عام 2010 من قبل مجلس النواب ، حيث هذا البرنامج كان بعنوان (**الجراحة الكبيرة للاقتصاد الايراني**) وجعل الاعانات هادفة الى اصلاح الكيان الاداري والمالي للكمارك والضرائب والمصارف كل هذه الاهداف كانت لصالح الطبقة الادنى والفقيرة في المجتمع ، وكما هو مبين في تصريحات احمدي نجاد الذي أكد بالقول: **" لا يوجد اي حل الا اجراء هذه التحولات الاقتصادية ، لان قد مر من 20الى 30 عام وثروات البلاد هي بيد ايادي محدودة وعدد خاص من الناس ، وهذا غير صحيح يجب ان يكون هناك برنامج بان سيستفاد جميع طبقات المجتمع والناس من هذه الثروات"** [51] .

ث-النفط

أن السنوات الاولى لحكومة احمدي نجاد هي زيادة الايرادات النفطية اذ النمو السريع لأسعار النفط كانت مصدًرا ماليًا مهمًا عند الحكومة اذ وصل سعر البرميل الى 70 دولار وازداد تصدير النفط والغاز وبعد زيادة الايرادات اصبح قادرا على تنفيذ وعوده الانتخابية في ايصال ايرادات النفطية على مائدة الشعب والقضاء على الفقر والحرمان الاجتماعي و الاقتصادي[52] .

وكانت حكومته من اكثر الحكومات في حصولها على الايرادات الكبيرة النفطية من الحكومات بعد الثورة ، تزامنت هذه الفترة بصعود اسعار النفط ، اذ قبل حصول الازمة العالمية ان سعر النفط وصل ل 240 دولار للبرميل ، كانت تقوم بتصدير 4 ملايين يوميا وحصولها على 595 مليار دولار حتى عام 2013 بعد توقيع اتفاق نووي (jcpoa) والغاء بعض العقوبات ، حيث انتاج النفط تجاوز 4 ملايين برميل في اليوم الواحد اذ ان 90% من ميزانية البلاد كانت تؤمن من الايرادات النفطية[53]

لكن الحكومة انفقت بطريقة غير مشروعة مليارين لاستيراد البترول في عام 2007 ، إذ اعلن في البرلمان الايراني انها كانت اوامر الرئيس الايراني بالرغم من ان عادات النفط في حكومته بلغت (275) الف مليار ريال وهو اعلى معدل في تاريخ ايران ، الا ان حكومته حققت ايضا اعلى نسبة عجز في الميزانية في تاريخ الجمهورية ، وخلال مدة الرئاسة اطلق محمود احمدي نجاد خطته لتقليل استخدام الطاقة للحد في استهلاك الوقود في البلاد ، كما خفض نسبة الفائدة مما زاد من التسهيلات المصرفية في البنوك الحكومية والخاصة وقد اصدر توجيهات بان منظمة الادارة والتخطيط ينبغي ان تتبع الحكومة[54] .

وتم توضيح في الجدول رقم (2)الايرادات النفطية من حكومة مير موسوي وحتى حكومة محمود احمدي نجاد

جدول (2) مقارنة الايرادات النفطية من حكومة مير حسين موسوي الحكومة الاولى لمحمود احمدي نجاد[55]

الاعداد بالمليون

حكومة مير حسين موسوي	111.395
حكومة هاشمي رفسنجاني	126.767
حكومات خاتمي	191.921
الحكومة الاولى لمحمود احمدي نجاد	279.800

اما المرحلة الثانية لحكومة محمود احمدي نجاد ان اسعار النفط قد بدأت بالانخفاض ، والمرحلة الاولى قد شارفت على الانتهاء وحيث اسعار النفط قد بدأت بالانخفاض عام 2008 وقد وصل سعر البرميل ب 39 دولار في 2009 ، ولكن بعد حدوث الازمة العالمية المالية ونزول اسعار النفط في الاسواق العالمية ادى الى انخفاض ايرادات الدول المصدر للنفط ومنها ايران حيث انخفض من 100مليار الى 60 مليار دولار عام 2009 لهذا بدأت الحكومة ، بتغير بعض المشتقات النفطية كان مكلفا للدولة [(56)].

اعلن المكتب الوطني الايراني في شباط 2009 لمراجعة الحسابات ووجد ان مبلغ (1.058) مليار من فائض العائدات النفطية (2006-2007) لم تودعه الحكومة في الخزانة الوطنية ، طالب علي لاريجاني الرئيس البرلماني الايراني بإجراء المزيد من التحقيقات من اجل التأكد من عودة الاموال المفقودة الى الخزينة الوطنية في اقرب وقت ممكن وانتقد الرئيس الايراني المكتب الوطني لمراجعة الحسابات بما وصفه بأنه (لا مبالاة)[(57)].

خلال المدة(2010 -2011) لم يكن امام الرئيس محمود احمدي نجاد اي حل الا تخفيض الدعم على البنزين والنفط والغاز الطبيعي ، ولكن في بادئ الامر رفض حذف والغاء الدعم واصلاح الاسعار على المشتقات ، لانه اعتقد بان قبل رفع اسعار الوقود يجب اصلاح منظومة النقل في البلاد حتى لا يكون ذلك ضغطا على الناس ولكن مصاريف وتكاليف المالية لدفع الاعانات قد ارتفع كثير ، و بسبب العقوبات الاقتصادية اتجهت الحكومة للضغط ولهذا اتجه محمود احمدي نجاد بخطوه غير موقفه[58] ، إذ قدم لائحة اصلاحية للمجلس في كانون الثاني 2010 وصوت عليها المجلس على اساس ان هذه اللائحة تحذف الاعانات والدعم لمدة خمس سنوات وان سعر النفط المنتج في الداخل والخارج قد تصل الى 90% ، بالمقابل حاول اعطاء الاعانات للعوائل قليلة الدخل ولكن الحصول على المعلومات الخاصة للعوائل كانت صعبة ولكن بعض اعضاء المجلس كانوا يعتقدون ان عدم اعطاء الاعانات النقدية للطبقة المتوسطة والعليا قد يزيد من الازمة السياسية في البلاد ولهذا تم التصويت على دفع الاعانات النقدية لكل المواطنين [(59)].

ويبين الجدول التالي رقم (3)تغير اسعار المشتقات النفطية خلال حكومة محمود احمدي نجاد

جدول (3) تغير اسعار مشتقات النفطية[60]

قبل تغيير الدعم		السعر في المرحلة الاولى لتغير الدعم	السعر في المرحلة الثانية لتغيير الدعم	نسبة تغير الزيادة
البنزين العادي المدعوم	لتر 100	400تومان	700 تومان	%75
البانزين السوبر المدعوم	لتر 150	500تومان	800 تومان	%65
الغاز الطبيعي للبيوت	متر مكعب132	70	استنادا للصرف	%20

رفض الزيادة التدريجية في اسعار البنزين واكد انه بعد الانتهاء من التحضيرات اللازمة مثل تطوير وسائل النقل العام ستقوم الحكومة بتحرير اسعار البنزين بعد خمس سنوات وتم تخفيض معدلات الفائدة بموجب مرسوم رئاسي الى ما دون معدل التضخم وتسببت محاولاته لتنمية الاقتصاد في زيادة اسعار العقارات لبعض المدن لتصبح ضعفي او ثلاثة اضعاف ما كانت عليه قبل عهد محمود احمدي نجاد بسبب سعي الايرانيين لاستثمار الفائض النقدي وتأمين ظروفهم المعيشية وهو ما اضر بفقراء الايرانيين مما اضر بشعبيته [61].

المحور الثالث: التحولات الاجتماعية و اثر السياسات الداخلية

يعود فوز محمود احمدي نجاد في الانتخابات الرئاسية الى عدة عوامل تأتي في المقام الاول برنامجه الاجتماعي الطموح القائم على الخطاب الشعبوي وتوزيع الثروة والمزيد من العدالة الاجتماعية .وكالاتي:

أ-**الصحة**

فيما يخص البرنامج الصحي في حكومة محمود احمدي نجاد اذ من اهم اعمال حكومة محود احمد نجاد هي (طبيب العائلة) وان تنفيذه كان على اساس بنود (ج و د) في المادة 32 من قانون البرنامج الخاص للتنمية وتم تكليف وزارة الصحة والتعليم الطبي ، حيث تم تطبيق البرنامج (طبيب العائلة) في المناطق الريفية والمدن التي تعدادها اقل من 20 الف نسمة في عام 2005 ، ولكن هذا البرنامج لم ينجح في المناطق الريفية لأنه لم يتم تسجيل وتثبيت الكشفيات وعدم فتح اي ملف الكتروني صحي للمرضى ، وتم العمل بهذا البرنامج في عدة محافظات (سيستان و بلوجستان وخوزستان و جهار محال بختياري)[62].

قامت دائرة التأمين الاجتماعي في عام 2011 في حكومة نجاد بتدوين تعليمات المشروع (الطبيب الامين) او نظام جديد للخدمات الصحية وعلاجية في دائرة التأمين الاجتماعي ولكن بسبب تداخله بسياسة نظام السلامة قد رفضته وزارة الصحة وتم ايقافها ، اذ اقترح حيدر علي عابدي المتحدث باسم هيئة الصحة والعلاج في مجلس الشورى الاسلامي العاشر بان مدة الصحة والعلاج قد مرت بمرحلة سوداء وسيئة في حكومة محمود احمدي نجاد اذ كان هناك عدم اهتمام كبير في مجال الصحة في هذه المدة ، إذ تعرضت المستشفيات للاندثار والاجهزة بقيت قديمة وخلوا الكليات العلوم الطبية من القوى العاملة العلمية بانها حصيلة الدورة التاسعة والعاشرة[63].

ب-**التعليم** بالنسبة الى التعليم خلال حكومة محمود احمد نجاد التي دامت ثمان سنوات انخفض اعداد المدارس بمقدار 7 الالف و 993 مدرسة من مجموع المدارس الابتدائية 8 الالف

و 99 مدرسة في المرحلة المتوسطة والف و713 مدرسة من مرحلة الاعدادية خلال هذه المدة ، وفيما يخص المدارس غير الحكومية تم اضافة الف و 302مدرسة ابتدائية في هذه المرحلة [64].

ت-الاسكان وبخصوص سياسة الاسكان لدولة نجاد يمكن ذكر ايجاز مهم في سياسة الاسكان وحل قضية السكن من خلال برنامج مشروع (**مسكن مهر**) أذ بدأت الحكومة ببناء مجموعات سكنية لشريحة قليلي الدخل ، إذ ان الكثير من الايرانيين اصبحوا يملكون البيوت وحتى لم يتخيلوا يوما ان يصبح لديهم بيت للسكن ، إذ خصصت الحكومة مبالغ وميزانية لمشروع الاسكان (مهر) ولكن التخصيصات كانت غير اصولية وادت الى زيادة التورم واصبح القدرة الشرائية صعبة جدا ، فضلا عن ذلك تحول برنامج الاسكان (مهر) تحول من الجانب الخدمي والعام الى مشروع دعائي وسياسي ، إذ يسرع رجال الدولة من وتيرة العمل وان يحولوا البيوت لمستحقيها سريعا ، وقد قللوا من نوعية ومتانة البناء وكثير من المشاريع السكنية وتم بناءها بدون فحص التربة والاشراف المهندسي وبنيت بمواد بناء رديئة[65] .

استنادا لتصريحات المسؤولين حتى عام 2005 ، ان البلاد يعاني من ازمة سكن وتحتاج الى مليون ومئة الف وحدة سكنية لسد ازمة السكن لهذه الحكومة التاسعة قد جعلت من هذه الازمة وحلها في جدول اعمالها وقامت بتدوين مشروع (**اسكان مهر**) اذ ان الخطوات الاولى لهذا المشروع قد تم التصويت عليها عام 2007 واستنادا لهذا المشروع يجب ان تقدم على الدولة ان تقوم بمنح التسهيلات لشراء الوحدات السكنية واعطاء القروض السلف وعرض البيوت الايجار ، واستنادا للإحصائيات ان 50% من الذين لا يملكون السكن هم من طبقات قليلة الدخل و 35% من مجموع متوسطي الدخل و 15% من مجموع الدخل العالي في 2007[66]. ، وحسب تصريحات وزير الاسكان والمدن للحكومة التاسعة والعاشرة بانهم يريدون تشيد 4 مليون و 400 الف وحدة سكنية في مشروع اسكان (مهر) في المدن والقرى واستنادا لما طرح به بان مليونين و 200الف والمتبقي في طور التشييد [67]

ان بعض المساكن بنيت في اماكن غير اصولية في بعض المدن – مثلا بنيت في وسط الصحراء او على اعلى الجبال وكثير من المشاريع السكانية كانت فاقدة للمدارس او المراكز الصحية ومركز الشرطة ، ان حكومة نجاد قد شيدت كثير من المشاريع يعني بين سنوات(2008 -2012) قد شهد المجتمع ارتفاع كبير بأسعار السكن في(2011-2013).

ث-المرأة الايرانية

كانت النساء في إيران تخشى من فوز محمود أحمدي نجاد في انتخابات الرئاسة، وذلك لكونه ينتمي إلى حزب (آباد جاران الإسلامي) المتشدد الذي يسيطر على البرلمان الإيراني[68] ، و توجه لهذا الحزب اتهامات بأنه ينتهج سياسة متشددة ضد النساء وطريقة لبسهن وكان نواب من هذا الحزب قد أثاروا قضية ملابس المرأة الإيرانية بل وطلبوا من رئيس الجمهورية ضرورة مواجهة النساء اللاتي لا تتناسب ملابسهن مع القانون وتقاليد الجمهورية الإسلامية[69].

وحدث ما توقعه النساء، فقد أكد محمود أحمدي نجاد ما كان مصدراً لقلق النساء الإيرانيات لا سيما النساء المنخرطات الأنشطة السياسية والاجتماعية في البلاد وكبار الموظفات في أجهزة الحكم منذ ظهور حاكم العاصمة في المعترك السياسي ، ففي حديث للرئيس المنتخب نشرته الصحف الإيرانية قال محمود أحمدي نجاد أعارض بشدة الكلام المزور عن حرية النساء واعتبر

أن القول بأنني سوف اختار ثلاث نساء في حكومتي إساءة إلى النساء وهناك ساحات مختصة للنساء مثل تربية الأولاد وميدان العواطف والمحبة فيما ساحات المواجهة ليست صالحة للنساء وما لبث الحرس الثوري الا وقام في يوم 29 حزيران 2006 بحملة في شوارع طهران وبعض المدن الايرانية ضد النساء غير الملتزمات بالزي الاسلامي حسب المواصفات الرسمية[70] .

طلب محمود احمدي نجاد من المعنيين بالشؤون الرياضية وضع اطر تسمح للنساء بحضور مباريات كرة القدم وسواها من الرياضات مبددا المخاوف لدى المحافظين من عودة التحرر الذي شهده عهد الاصلاحيين وقرر السماح للنساء بالدخول الى الملاعب الرياضية .

اما بالنسبة للمرآة في بداية الدورة الثانية لحكومة محمود احمدي نجاد عام 2009 ولأول مرة في تاريخ الجمهورية الايرانية ثلاث نساء قد حصلت على ثقة مجلس الشورى الاسلامي إذ حصلت السيدة **مرضية وحيد دستجردي** بعنوانها اول سيدة تحصل على منصب وزيرة الصحة في ايران[71] .

ومن ابرز النساء التي استطاعت ان تهز عرش الرئيس الايراني محمود احمد نجاد هي السيدة(**مريم رجوى**) هي زعيمة منظمة مجاهدي خلق[72] الايرانية والتي عينها المجلس الوطني للمقاومة الايرانية رئيسة للجمهورية الايرانية في المنفى ، نجحت مريم في ان تبلغ ثقة الغرب بدقة متناهية من خلال عيونها النافذة في الداخل الايراني على مقرات المفاعلات النووية والتي تستعد لإنتاج اليورانيوم المخصب ، كان الحلم الوحيد الذي لا يفارقها هو العودة من مقر منفاها في باريس الى ايران كفاتحة جديدة لبلاد فارس إذ رات ان الدور قادم اليها لا محالة فسارعت بمغادرة ايران الى فرنسا وفي باريس ظهر نجمها بسرعة كإحدى اكثر نساء حركة المقاومة تأهيلا وصلاحية وكانت علاقتها قوية بالغرب[73] .

مع ذلك مارست الحكومة الجديدة سياسة قمع شديدة لكل حركة احتجاج سياسي او اجتماعي سنة 2005 جرى بعنف قمع اضراب سائقي الحافلات في طهران ، وفي سنة 2006 انتهت تظاهرة نسائية تطالب بأنها التمييز تجاه النساء بتدخل شديد للشرطة وباعتقالات ، كما جرى اعتقال عدد من قادة النقابات الطلبة المستقيلين عن النظام وتعرضت الناشطات في مجال حقوق المرأة للاضطهاد بعد مطالبتهن البرلمان بتطبيق (مشروع قانون حماية الاسرة) قبل صدوره[74] .

الخاتمة :

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

1- شكّلت مدة حكم محمود أحمدي نجاد مرحلة تصاعد واضحة للتيار المحافظ داخل بنية النظام السياسي الإيراني، مع إعادة إحياء الخطاب الثوري وتعزيز الطابع الأيديولوجي للدولة.

2- كشفت أحداث انتخابات عام 2009 عن وجود أزمة ثقة وانقسام داخلي، مما أبرز حدود التوافق السياسي داخل الجمهورية الإسلامية.

3- اتسمت السياسة الخارجية خلال هذه المرحلة بالتصعيد، وبالتحديد في ما يتعلق بالبرنامج النووي، الأمر الذي أدى إلى فرض عقوبات دولية واسعة كان لها أثر مباشر في الاقتصاد الإيراني.

4- تبنّت الحكومة نهجًا اقتصاديًا شعبويًا قائمًا على إعادة توزيع الثروة، من خلال برامج مثل أسهم العدالة ورفع الدعم، لكن هذه السياسات أسهمت في ارتفاع معدلات التضخم وتزايد الضغوط المالية.
5- أظهرت التجربة أن الاعتماد الكبير على العائدات النفطية جعل الاقتصاد الإيراني عرضة للتقلبات الخارجية والعقوبات.
6- اجتماعيًا، شهدت المرحلة توسعًا في برامج الدعم والإسكان، مقابل استمرار القيود في بعض الجوانب المرتبطة بالحريات العامة والمجتمع المدني.
7- اظهرت الدراسة أن عهد محمود أحمدي نجاد لم يكن قطيعة تامة مع مسار النظام، بل مثّل إعادة الوضع للتيار المحافظ في سياق داخلي وخارجي متغيّر.
8- أسهمت نتائج هذه المرحلة في تمهيد الطريق لتحولات لاحقة في السياسة الإيرانية، سواء على المستوى الداخلي أو في إدارة العلاقات الدولية.

الهوامش:

---

[1]) علي اكبر هاشمي رفسنجاني (1934-2017) : قائد ديني وسياسي ورئيس جمهورية ايران في المدة (1989-1997) ولد بمقاطعة كرمان، ، وتتلمذ على يد اية الله العظمى الخميني ، اعتقل رفسنجاني اكثر من مرة لتوليه ادارة القوى المؤيدة للخميني في ايران ، وقضى حوالي ثلاث سنوات في السجن(1975-1977)بسبب نشاطه ، وبعد سقوط الشاه وتولي اية الله العظمى الخميني للحكم عين رفسنجاني في مجلس الثورة وشارك في تأسيس الحزب الجمهوري الاسلامي ، واسس لنفسه قاعدة سياسية متحدثا في البرلمان الايراني خلال المدة (1980-1989) وتولى مهمة رئاسة القوات المسلحة في المدة (1988-1989) رشح في انتخابات الرئاسية عام 1989 وفاز بنسبة 95% من الاصوات ، واعيد انتخابه لمدة رئاسة ثانية عام 1993وانتهت 1997 ولم يتمكن من ترشيح نفسه للمرة الثالثة حيث يمنع الدستور الايراني ذلك ، للمزيد يراجع ، مهند عبد العزيز عيسى ، سياسة إيران الخارجية في عهد الرئيس علي اكبر هاشمي رفسنجاني 1989-1997، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2014 ، ص12 ؛ خليل أحمد خليل ،ملحق الموسوعة السياسية ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،2004،ص ص365-366؛https://www.google.com/search?

[2]) محمد باقر قاليباف: (1961 __) ولد في مشهد في أسرة متوسطة الحال انخرط في قوات التعبئة الشعبية، وتوجه إلى جبهات القتال أيام الحرب العراقية الإيرانية، عين قائدا لفرقة نصر في الثانية والعشرين من عمره، وفي عام 1996 نال الماجستير في الجغرافية السياسية، ثم نال شهادة الدكتوراه في الجغرافية السياسية في عام 2001، عين قائدا للقوات الجوية في الحرس الثوري الإيراني في عام 1997، ثم اختاره آية الله علي خامنئي في عام 2000 ليشغل منصب القائد العام لقوات الأمن في إيران، ثم عين قائدا لقوات الشرطة في عام 2005، واخيرا تم تعيينه عمدة بلدية طهران 2005 ، عد قاليباف خبيرا في إدارة المسائل الاقتصادية ، للمزيد يراجع: احمد النعيمي، السياسة الخارجية الايرانية بين الثوابت والمتغيرات ،دار امجد للنشر والتوزيع ، الاردن، 2016، ص ص 210-211.

[3] علي لاريجاني :سياسي وخبير إيراني بارز، وُلد عام 1957 في نجف، العراق، ونشأ في أسرة دينية معروفة. حصل على تعليم ديني وعسكري، وعُرف بانتمائه للحرس الثوري الإيراني، وتقلّد عدة مناصب سياسية وإدارية، من أبرزها: أمين مجلس الأمن القومي الإيراني وعضو مجلس صيانة الدستور ورئيس مجلس الشورى الإسلامي (2008–2020)، ادى دورًا مهمًا في السياسة الإيرانية، ولا سيما في صياغة السياسات الداخلية والخارجية، ويُعرف بكونه شخصية معتدلة ومتمرسة في العمل البرلماني والسياسي، مع قدرة على إدارة الملفات الأمنية والسياسية الحساسة. للمزيد يراجع: محمد جواد الاريجاني ، الاستراتيجية القومية دراسات في معالمها واهدافها ، ترجمة: علاء الرضائي، دار التعارف مطبوعات ، د. م ، 1995، ص ص 2-10؛
https://en-wikipedia-org.translate.goog/wiki/Mohammad-Javad_Larijani?_

[4] محمود احمدي نجاد : ولد عام 1956 في مدينة كرمان التابعة لمحافظة سمنار ، منذ الصغر انتقل الى طهران مع عائلته وتابع دراسته فحصل على شهادتي البكالوريوس والماجستير من جامعة العلوم والصناعة في طهران ثم عين استاذا في كلية الهندسة في الجامعة نفسها ، وفي عام 1997 نال شهادة الدكتوراه في الهندسة والتخطيط المروري ، له عدة مشاركات سياسية بعد انتصار الثورة الايرانية وعلى اثرها عين مستشارا ثقافيا لوزير الثقافة التعليم العالي ، ثم محافظا لمدينة اردبيل شمال غرب طهران وحقق نجاحات واسعة في هذا المنصب ، وفي 2003 انتخب عمدة للعاصمة طهران من قبل المجلس البلدي والاسلامي في المدينة ، وفي الرابع والعشرين من حزيران 2005 جرت مراسم المصادقة على محمود احمدي نجاد رئيسا لإيران لمدة اربع سنوات ثم انتخب مرة اخرى في 12 حزيران 2009 ، ويعد احمدي الرئيس السادس للجمهورية الاسلامية الايرانية وقد تعهد في كلمة القاها خلال حفل تنصيبه ان يحافظ على استقلال ايران ، وفي المجال النووي دافع عن حق بلده في امتلاك الطاقة النووية السلمية، واكد على الالتزام بالقوانين الدولية والحرص على الاستمرار بشأن المحافظة على قوانين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ووقف بشدة ضد محاولات الغرب وخاصة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي في عدم تطوير البرنامج النووي الايراني ، للمزيد ينظر : عدنان نجيب ابو سرحان ، الثورة الاسلامية وازمة البرنامج الايراني السلمي ، مؤسسة النايا للدراسات والنشر التوزيع ، دمشق ، 2007، ص182-184.

[5] مهدي كروبي: ولد عام 1937 في اقليم لورستان الذي يقع في منتصف الجانب الشرقي لإيران التحق بالمدارس الدينية واكمل دراسته في الحوزة العلمية الدينية بمدينة قم، حيث تتلمذ على يد آية الله الخميني تخرج من الحوزة العلمية ،فضلا عن ذلك له ليسانس في العلوم الفلسفية والكلامية تولى بعد الثورة رئاسة لجنة الخميني للإغاثة فاز بعضوية مجلس الشورى الإسلامي بدورته الأولى والسادسة، وفي الأخيرة فاز برئاسته حيث بلغ عدد الأصوات المؤيدة لرئاسته 186 صوتا مقابل 63 صوتا معارضا وذلك من مجموع 251 عضوا حضروا جلسة الاقتراع على الرئاسة .للمزيد يراجع : عادل عبد المنعم، مهدي كروبي الثوري المعتدل ، مختارات إيرانية، العدد 22 سبتمبر2000، ص ص 73-75.

[6] محمد خاتمي (1943__) : ولد محمد خاتمي في اردكان ، بمحافظة يزد ، كان والده ايه الله روح الله خاتمي بدأ خاتمي تلقي علوم الدين في قم عام 1961 ، نال درجة البكلوريوس في الفلسفة ، وتواصل مع اية الله الخميني الذي

كان في المنفى ، يتحدث خاتمي اللغة العربية بطلاقة ويعرف اللغة الالمانية والانكليزية، وقد عمل مديراً للمركز الاسلامي الايراني في هامبورج في المدة 1978-1979، ونائباً في البرلمان للمدة 1980-1982 ، وممثل لآية الله الخميني في مؤسسة كيهان الصحفية للثقافة والارشاد . في عام 1982 عينه رئيس الوزراء مير حسين موسوي وزيراً للثقافة والارشاد الاسلامي ، كما بقي يشغل هذا المنصب خلال مدة حكم الرئيس رفسنجاني الاولى 1989-1993 ، ويعد خاتمي عضواً مؤسساً لمجمع علماء الدين المناضلين الروحانيين وهو اكبر جماعة برلمانية لليسار الاسلامي للمزيد يراجع : احمد الشويخات واخرون ، الموسوعة العربية والعالمية ، الرياض ، 1996 ، ص287 -289 ؛ هاني جواد كاظم النجار ،السياسة الخارجية لإيران في عهد الرئيس محمد خاتمي (1997-2005) دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة، 2014 ، ص ص81-82.

(7) راي تقي ، ايران الخفية ،ترجمة: ايهم الصباغ ، مكتبة العبيكان ، المملكة العربية السعودية ، 2010 ، ص17.

(8) تيري كوفيل ، ايران الثورة الخفية ، تعريب : خليل احمد خليل ، دار الفارابي ، بيروت. 2008، ص446.

(9) عادل الجوجري، احمدي نجاد رجل في قلب العاصفة،دار الكتاب العربي ،2006، ص32.

(10) نقل از : فردين قريشى وديكران ، تحول گفتمان عدالت در ايران: مطالعه موردى دولت هاى محمود احمدى نژاد و حسن روحانى، مجله جامعه شناسى اقتصادى و توسعه ، شماره 2 ،سال ششم ، پاييز و زمستان 1396 ، ص154.

11 روح الله للخميني (1902-1989): ولد في بلدة خمين في إيران والده السيد مصطفي،توفي والده وهو في الشهر الأول من عمره، أكمل دراسته الدينية في مدينة اراك ثم انتقل إلى المدرسة الفيضية في مدينة قم ،درس الفقه والأصول ومختلف العلوم الدينية،ومارس نشاطه السياسي ضد حكم الشاه محمد رضا وأعتقل في عام 1964 وبعدها نفي إلى تركيا ومن تركيا إلى العراق عام 1965،وبعدها إلى فرنسا عام 1978،وبعد عودته من فرنسا إلى إيران عام 1979 قاده الثورة وأسقط نظام الشاه محمد رضا وحول إيران من ملكية إلى جمهورية إسلامية عام 1979،وأستمر في الحكم حتى توفي عام 1989، للمزيد يراجع : أحمد فليح حسين الجبوري ، إيران في عهد الإمام الخميني دراسة في السياسة الداخلية(25شباط 1980-22 حزيران 1981)، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل ، 2015، ص8.

(12) Anoushiravan Ehteshami & Mahjoob Zweiri, IRAN and the Rise of its Neoconservatives The Politics of Tehran's Silent Revolution, Padstow, Cornwall ,Britain ,2007, p44-45.

(13) عبد القادر ياسين واخرون ، التحول العاصف- سياسة ايران الخارجية في عهدين، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2006 ، ص323.

14 علي خامنئي (1939-) : ولد في مدينة مشهد ، جاء في سن(١٨)إلى النجف لأجل الدراسة ثم عاد إلى مشهد، واستهوته دروس اية الله الخميني بعد أن أتم دروس وقواعد اللغة العربية والفلسفة وعلوم الدين والفقه والتفسير ، اعتقل خامنئي (6) مرات منها في عام ١٩٧٧ بعد أن خطط مع زملائه تأسيس جماعة العلماء المجاهدين (روحانيان مبارز) وفي البداية لبناء الحزب الجمهوري الإسلامي، وتقرر نفيه إلى (ايران) لمدة ٣ سنوات، إلا أنه عاد من المنفى بعد تزايد احداث طهران في عام 1978، بعد نجاح الخميني عين عضوا

بمجلس قيادة الثورة عام 1979، ثم قائدا للحرس الثوري الاسلامي ، وفي عام 1980 عينه الخميني اماما لجمعة طهران ، تعرض خامنئي عام 1981 الى محاولة اغتيال ، ثم انتخب رئيسا للجمهورية في نفس العام ولمرتين متتاليتين بعد اغتيال محمد علي رجائي ، واختاره مجلس الخبراء مرشدا عاما بعد وفاة الخميني بناء على وصيتة الاخير ، للمزيد يراجع : ابراهيم عبد الطالب ، انهيار جدار عرب المشرق ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010، ص564؛ محمد وصفي أبو مغلي ، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة،1983،ص55.

(15) سلام خسرو جواميز ، محمود احمدي نجاد ودوره السياسي في ايران 2005-2009، مجلة اكليل للدراسات الانسانية ،العدد السادس، حزيران 2021، ص253.

16 مجلس الشورى الإسلامي الإسلامي :السلطة التشريعية في إيران، عرف أيضًا باسم البرلمان الإيراني، اسس بعد الثورة الإسلامية عام 1979، ويتألف من أعضاء منتخبين يمثلون الشع، وتتمثل مهمته في سن القوانين، والموافقة على الموازنات ومراقبة عمل الحكومة، ويمتلك المجلس صلاحية التصويت على الوزراء المقترحين من الرئيس، ويشارك في صياغة السياسات الوطنية، لكنه يعمل في إطار الإشراف العام للمرشد الأعلى ويخضع للرقابة الدستورية من قبل مجلس صيانة الدستور لضمان توافق القوانين مع الشريعة الإسلامية والدستور. للمزيد ينظر:

(17) ALIREZA JAFARZADEH , THE IRAN THREAT President Ahmadinejad and the Coming Nuclear Crisis, Printed in the United States of America , 2008 , PP.27-28.

(18) خالد ابو البكر ، رجل ايران القوى احمدي نجاد الحقيقة والاسطورة ، كنوز للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2008، ص37-38.

(19) ALIREZA JAFARZADEH , Op. Cit ,P. 40.

(20)Anoushiravan Ehteshami & Mahjoob Zweiri , Op . Cit , PP.50-52.

(21)كامران باقري لنكراني :طبيب وسياسي ايراني كان وزيرا للصحة والتعليم الطبي من عام 2005-2009 للمزيد ينظر : كامران باقري لنكراني - ويكيبيديا(wikipedia.org)

(22)Abbas Bakhtiar , Ahmadinejad's Achilles Heel: The Iranian Economy, http://www.payvand.com/news/07/jan/1295.html

(23) تردي روبن ، امريكا وايران ، جريدة وطني الدولي ، 22 ابريل ، 2007.

(24)YONAH ALEXANDER AND MILTON HOENIG, THE NEW IRANIAN LEADERSHIP Ahmadinejad, Terrorism, Nuclear Ambition, and the Middle East , ST. PETERSBURG COLLEGE , PRAEGER SECURITY INTERNATIONAL Westport, Connecticut London , 2008,PP. 24-26.

(25)Ibid, P.27.

26 غلام علي حداد: ولد غلام علي حداد عادل في عام 1945 في طهران، حاصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة عضو مجمع تشخيص مصلحة النظام، ورئيس سابق لمجلس الشورى الإسلامي، ويعمل عضوا في الأخير منذ

دورته السادسة وحتى الآن، كما انه يعمل كرئيس لمجمع اللغة والأدب الفارسي، وعضوا في المجلس الثقافي الأعلى للثورة، وقد انضم للائتلاف الثلاثي إلى جانب علي أكبر ولايتي، ومحمد باقر قاليباف شكل غلام علي حداد عادل، وقاليباف وولايتي الإئتلاف الثلاثي، اتفق هؤلاء الثلاثة على عدم التنافس فيما بينهم بل اكدوا على التنسيق والتعاون على أساس القانون والقبول لدى المنتخبين، ويدخل مرشح واحد منهم في سباق انتخابات الرئاسة. للمزيد يراجع:

Abbas Milani, The Ayatollah in His Labyrinth", foreign Policy, 4 April, 2013.

(27) سلام خسرو جوامير ، المصدر السابق ، ص254.

(28) المصدر نفسه ، ص255.

(29) YONAH ALEXANDER AND MILTON HOENIG , Op , Cit ,P.27.

30 محسن رضائي:(1954__) ولد في احدى القرى التابعة لمسجد سليمان، اعتقل سنة 1973 على عهد الشاه، وبقي في زنزانات إنفرادية مدة ستة اشهر ثم افرج عنه بعد التعذيب. وبعد انتصار الثورة في عام 1979 انتمى إلى حرس الثورة واصبح قائدا له (1981 - 1994)، وقدم استقالته في عام 1994، في عام 1997 تم تعيينه في مجلس تشخيص مصلحة النظام. قام بالتدريس في جامعة الإمام الحسين، كما درس الاقتصاد في جامعة طهران الحرة، ، هو مرشح أصولي، ومن الوجوه السياسية البارزة في إيران، وسبق أن رشح نفسه للرئاسة مرتين من قبل، ودخل في السباق الرئاسي عامي 2005 و 2009، ولم يحالفه الحظ في الفوز، وبعد ترشحه هذا هو الثالث المنصب رئاسة الجمهورية، للمزيد ينظر : احمد النعيمي، المصدر السابق، ص ص210-211.

(31) ALIREZA JAFARZADEH , OP , Cit . P.30.

32 اسفنديار رحيم مشائي: وُلد في رامسر 1960 وحصل على بكالوريوس الهندسة الإلكترونية من الجامعة الصناعية بأصفهان. شغل مناصب عدة منها مدير الشؤون الاجتماعية بوزارة الداخلية، مدير إذاعتي (الرسالة) و(طهران)، ووكيل بلدية طهران للشؤون الاجتماعية والثقافية ورئيس هيئة التراث الثقافي والسياحة ونائب رئيس الجمهورية، أثارت تصريحاته حول الصداقة مع شعوب العالم، والمدرسة الإيرانية للإسلام، جدلاً واسعًا وانتقادات من مجلس الشورى الإسلامي وقيادات الحرس الثوري، ما يجسّد الصراع داخل التيار المحافظ بين الخطاب الديني التقليدي والتوجه القومي–الإيراني الذي يمثّله مشائي. للمزيد يراجع : مجموعة من الباحثين ، العرب وايران مراجعة في التاريخ والسياسة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، مطابع الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2012، ص ص 133-140

(33) KASRA NAJI , AHMADINEJAD THE SECRET HISTORY OF IRAN'S RADICAL LEADER , New York, NY , 2008, PP.57-58.

(34) الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على : عباس حاتمى ، فرزاد كلاته، دولت در پيرامون و پيرامون در دولت؛ سندرومهاى در هم تنيدگى اقتصاد، سياست و اجتماع، مجله مطالعات راهبردى ،سال هفدهم، شماره ١ (پياپى ۶۳) ، بهار ١٣٩٣، ص21.

(35) سلام خسرو جوامير ، المصدر السابق ، ص254.

(36) Oliver Borszik, International Sanctions against Iran under President Ahmadinejad: Explaining Regime Persistence , No 260 , November 2014 , P.5.

(37) الصين ، فرنسا ، روسيا ، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الامريكية، المانيا ، للمزيد ينظر ، خالد ابو بكر ، المصدر السابق ، ص138.

(38)Ibid, P.6.

39 جعفر حسن عتريسي ، ايران النووية والنظام الاوسطي الجديد(في مواجهة الاستعمار الامريكي الاوروبي الصهيوني في الشرق الكبير)، بيروت ، 2006، ص ص 140-145.

(40) خالد ابو البكر ، المصدر السابق ، ص ص111-112.

(41)41 المصدر نفسه ، ص ص134-135.

(42) عادل الجوجري ، المصدر السابق ، ص61.

(43) سلام خسرو جوامير ، المصدر السابق ، ص258.

(44) المصدر نفسه ، ص 258.

(45) عباس حاتمى ، فرزاد كلاته ، منبع قبلي ، ص11.

(46) عليرضا سميعى اصفهانى وديكران ،رويكرد اقتصاد سياسى به سياست هاى اقتصادى دوران رياست جمهورى احمدى نژاد، مجله مطالعات اقتصاد سياسى بين الملل ، شماره ٢ دوره سوم ، پاييز و زمستان ١٣٩٩ ، ص608.

(47) همان منبع ، ص158.

(48) فردين قريشى وديكران ، منبع قبلي، ص157.

(49) YONAH ALEXANDER AND MILTON HOENIG, Op. Cit , P.33.

(50) سلام خسرو جوامير ، المصدر السابق ، ص290.

(51) فردين قريشى وديكران، منبع قبلي، ص158.

(52) عليرضا سميعى اصفهانى وديكران، منبع قبلي ، ص610 .

(53) حوريه امجدى وديكران، تحليل مقايسه اى سياست هاى اجتماعى-رفاهى در دولت هاى احمدى نژاد و روحانى،مجله مطالعات توسعه اجتماعى ايران، سال دوازدهم،شماره سوم،تابستان 1391، ص182.

(54) سلام خسرو جوامير ، المصدر السابق ، ص258.

55 الجدول من اعداد الباحثتين بالاعتماد على : عليرضا سميعى اصفهانى وديكران، منبع قبلي ، ص613.

(56) عليرضا سميعى اصفهانى وديكران، منبع قبلي ، ص614.

(57) سلام خسرو جوامير ، المصدر السابق ، ص255.

58 سامح راشد ، السياسة الخارجية الايرانية ... نصف عام تمت رئاسة احمدي نجاد، مجلة مختارات ايرانية ، مركز الاهرام للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، القاهرة، 2006، ص ص 30-35.

(59) عليرضا سميعى اصفهانى وديكران، منبع قبلي، ص615.

[60] الجدول من اعداد الباحثتين بالاعتماد على : عليرضا سميعى اصفهانى وديكران ،منبع قبلي ، ص 617.

[61] سلام خسرو ، المصدر السابق ، ص257.

[62] فردين قريشى ،وديكران ، منبع قبلي، ، ص182.

[63] همان منبع، ص183.

[64] فردين قريشى وديكران ، منبع قبلي ، ص185.

[65] همان منبع ، ص186.

[66] عباس حاتمى وديكران، منبع قبلي ، ص14.

[67] فردين قريشى وديكران، منبع قبلي ، ص185.

[68] احمد مجيد عبد الله، التيارات والاحزاب السياسية المؤثرة في نظام الجمهورية الاسلامية الايرانية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2008، ص 322.

[69] عبد القادر ياسين واخرون ، المصدر السابق ، ص328.

[70] عبد القادر ياسين واخرون ، المصدر السابق، ص ص328-329.

[71] فردين قريشى وديكران، منبع قبلي ، ص160.

[72] منظمة مجاهدي خلق : حركه إيرانية معارضة أسست في عام ١٩٦٥ ، على يد مثقفي إيران من الأكاديميين بهدف سقاط نظام الشاه ، و بعد انتصار الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ ظهرت خلافات بين النظام الإيراني و المنظمة، فقد أعلنت في 20حزيران عام ١٩٨١ الكفاح المسلح ضد جمهورية الإسلامية في إيران ، اتهمتها الحكومة الإيرانية في قيامها بعدت إعمال إرهابية طالت مؤسسات وشخصيات سياسية إيرانية ورجال دين بارزين، ولاسيما التفجير الذي أعلنت عن مسؤوليته المنظمة والذي طال مسجد أبو ذر في طهران في 30 أب عام ١٩٨١ وقتل أثر الحادث رئيس الحكومة محمد على رجائى وجواد باهنر رئيس الوزراء، وحوالي سبعين شخصا، وصرح مسعود رجوي زعيم مجاهدي منظمة خلق أنه خلال المدة(١٩٧٩-١٩٨١)تمكنت المنظمة من تصفية ست آلاف شخص من السياسيين ورجال الدين الإيرانيين، وصنفت الحكومة الإيرانية المنظمة مجموعة إرهابية، فيما عددتها الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية منظمة إرهابية في مدة التسعينات. للمزيد يراجع : شرين عبادي، إيران تستيقظ : مذكرات الثورة والأمل ، ترجمة : حسام عيتاني، دار القاقي، ٢٠١١ ،ص ١٩٦٧.

[73] خالد ابو البكر ، المصدر السابق ، ص ص73-74.

[74] تييري كوفيل ، المصدر السابق ، ص452.

المصادر

اولا : الرسائل والاطاريح

1- أحمد فليح حسين الجبوري ، إيران في عهد الإمام الخميني دراسة في السياسة الداخلية(25شباط 1980-22 حزيران 1981)، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل ، 2015.

2- احمد مجيد عبد الله، التيارات والاحزاب السياسية المؤثرة في نظام الجمهورية الاسلامية الايرانية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2008.

3- مهند عبد العزيز عيسى ، سياسة إيران الخارجية في عهد الرئيس علي اكبر هاشمي رفسنجاني 1989-1997، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2014.

4- هـاني جـواد كـاظم النجـار ،السياسـة الخارجيـة لإيـران في عهـد الـرئيس محمد خـاتمي (1997-2005) دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة، 2014 .

ثانيا : الكتب العربية :

1- ابراهيم عبد الطالب ، انهيار جدار عرب المشرق ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010.
2- احمـد النعيمي، السياسـة الخارجيـة الايرانيـة بـين الثوابـت والمتغيـرات ،دار امجـد للنشـر والتوزيـع ، الاردن، 2016.
3- تييري كوفيل ، ايران الثورة الخفية ، تعريب : خليل احمد خليل ، دار الفارابي ، بيروت .2008.
4- جعفـر حسـن عتريسـي ، ايـران النوويـة والنظـام الاوسـطي الجديـد(في مواجهـة الاسـتعمار الامريكـي الاوروبي الصهيوني في الشرق الكبير)، بيروت ، 2006.
5- خالـد ابـو البكـر ، رجـل ايـران القـوى احمـدي نجـاد الحقيقـة والاسـطورة ، كنـوز للنشـر والتوزيـع ، القاهرة، 2008.
6- راي تقـي ، ايـران الخفيـة ، نقلـه الـى العربيـة : ايهـم الصـباغ ، مكتبـة العبيكـان ، المملكـة العربيـة السعودية ، 2010 .
7- شرين عبادي، إيران تستيقظ : مذكرات الثورة والأمل ، ترجمة : حسام عيتاني، دار القاقي، ٢٠١١.
8- عبـد القـادر ياسـين واخـرون ، التحـول العاصـف- سياسـة ايـران الخارجيـة في عهـدين، مكتبـة مدبولي ، القاهرة ، 2006 .
9- عـدنان نجيـب ابـو سـرحان ، الثـورة الاسـلامية وازمـة البرنـامج الايرانـي السـلمي ، مؤسسـة النايـا للدراسات والنشر التوزيع ، دمشق ، 2007.
10- مجموعـة مـن البـاحثين ، العـرب وايـران مراجعـة في التـاريخ والسياسـة ، المركـز العربـي للأبحـاث ودراسة السياسات ، مطابع الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2012.
11- محمد جـواد الاريجـاني ، الاسـتراتيجية القوميـة دراسـات في معالمهـا واهـدافها ، ترجمـة: عـلاء الرضـائي، دار التعارف مطبوعات ، د. م ، 1995.

ثالثا : الكتب الاجنبية

1- ALIREZA JAFARZADEH , THE IRAN THREAT President Ahmadinejad and the Coming Nuclear Crisis, Printed in the United States of America , 2008.
2- Anoushiravan Ehteshami & Mahjoob Zweiri, IRAN and the Rise of its Neoconservatives The Politics of Tehran's Silent Revolution, Padstow, Cornwall ,Britain ,2007.
3- KASRA NAJI , AHMADINEJAD THE SECRET HISTORY OF IRAN'S RADICAL LEADER , New York, NY , 2008.
4- YONAH ALEXANDER AND MILTON HOENIG, THE NEW IRANIAN LEADERSHIP Ahmadinejad, Terrorism, Nuclear Ambition, and the Middle East , ST. PETERSBURG COLLEGE , PRAEGER SECURITY INTERNATIONAL Westport, Connecticut London , 2008.

رابعا : المجلات العربية

1- سلام خسرو جوامير ، محمود احمدي نجاد ودوره السياسي في ايران 2005-2009، مجلة اكليل للدراسات الانسانية ،العدد السادس، حزيران 2021.
2- سامح راشد ، السياسة الخارجية الايرانية ... نصف عام تمت رئاسة احمدي نجاد، مجلة مختارات ايرانية ، 2006.
3- عادل عبد المنعم، مهدي كروبي الثوري المعتدل ، مختارات إيرانية، العدد 22 سبتمبر 55-54 2000،

خامسا:المجلات الفارسية

1- حوريه امجدى ، مسعود مطلبى ، قربانعلى گنجى، تحليل مقايسه اى سياست هاى اجتماعى-رفاهى در دولت هاى احمدى نژاد و روحانى،مجله مطالعات توسعه اجتماعى ايران، سال دوازدهم،شماره سوم،تابستان 1391.

2- عباس حاتمى ، فرزاد كلاته، دولت در پيرامون و پيرامون در دولت؛ سندرومهاى در هم تنيدگى اقتصاد، سياست و اجتماع، مجله مطالعات راهبردى ،سال هفدهم، شماره ۱ (پياپى ۶۳) ، بهار ۱۳۹۳.

3- عليرضا سميعى اصفهانى ،حوريه دهقان، على مختارى ، على باقرى دولت آبادى،رويكرد اقتصاد سياسى به سياست هاى اقتصادى دوران رياست جمهورى احمدى نژاد، مجله مطالعات اقتصاد سياسى بين الملل ، شماره ۲ دوره سوم ، پاييز و زمستان ۱۳۹۹ .

فردين قريشى ،محمد باقر عليزاده اقدم ، رحيم زائر كعبه، تحول گفتمان عدالت در ايران: مطالعه موردى دولت هاى محمود احمدى نژاد و حسن روحانى، مجله جامعه شناسى اقتصادى و توسعه ، شماره 2 ،سال ششم ، پاييز و زمستان 1396

سادسا : المعاجم والموسوعات

1- احمد الشويخات واخرون ، الموسوعة العربية والعالمية ، الرياض ، 1996.

2- خليل أحمد خليل، ملحق الموسوعة السياسية ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،2004.

3- محمد وصفي أبو مغلي ، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة،1983

سابعا :الصحف العربية :

4- ترودي روبن ، امريكا وايران ، جريدة وطني الدولي ، 22 ابريل ، 2007.

ثامنا: الصحف الاجنبية:

1- Abbas Milani, The Ayatollah in His Labyrinth", foreign Policy, 4 April, 2013.

تاسعا : مو اقع الانترنيت

1- Abbas Bakhtiar , Ahmadinejad's Achilles Heel: The Iranian Economy, http://www.payvand.com/news/07/jan/1295.html

2- https://www.google.com/search?

Sources

First: Theses and Dissertations

1- Ahmed Faleh Hussein Al-Jubouri, Iran in the Era of Imam Khomeini: A Study in Domestic Politics (February 25, 1980 - June 22, 1981), Master's Thesis, College of Education for Human Sciences, University of Babylon, 2015.

2- Ahmed Majeed Abdullah, Influential Political Currents and Parties in the Islamic Republic of Iran, Master's Thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 2008

3.Muhannad Abdul Aziz Issa, Iran's Foreign Policy During the Presidency of Ali Akbar Hashemi Rafsanjani (1989-1997), Master's Thesis, College of Arts, University of Basra, 2014.

4- Hani Jawad Kadhim Al-Najjar, Iran's Foreign Policy During the Presidency of Mohammad Khatami (1997-2005): A Historical Study, Doctoral Dissertation, College of Arts, University of Basra, 2014.

Second: Arabic Books:

1- Ibrahim Abdel-Talib, The Collapse of the Wall of the Arab Levant, Zahran Publishing and Distribution House, Amman, 2010. 2- Ahmed Al-Nuaimi, Iranian Foreign Policy Between Constants and Variables, Amjad Publishing and Distribution House, Jordan, 2016.

3- Thierry Coville, Iran: The Hidden Revolution, translated by Khalil Ahmed Khalil, Dar Al-Farabi, Beirut, 2008

. 4- Jaafar Hassan Atrissi, Nuclear Iran and the New Middle Eastern Order (Confronting American, European, and Zionist Colonialism in the Greater East), Beirut, 2006.

5- Khaled Abu Al-Bakr, Iran's Strongman Ahmadinejad: Fact and Fiction, Kunooz Publishing and Distribution, Cairo, 2008

. 6- Ray Taqi, The Hidden Iran, translated into Arabic by Ayham Al-Sabbagh, Al-Obaikan Library, Saudi Arabia, 2010.

7. Shirin Ebadi, Iran Awakens: Memoirs of Revolution and Hope, translated by Hossam Aitani, Dar Al-Qaqi, 2011.

8. Abdul Qader Yassin et al., The Stormy Transformation: Iran's Foreign Policy in Two Eras, Madbouli Library, Cairo, 2006.

9. Adnan Najib Abu Sarhan, The Islamic Revolution and the Crisis of the Iranian Peace Program, Al-Naya Foundation for Studies, Publishing and Distribution, Damascus, 2007.

10. A group of researchers, Arabs and Iran: A Review in History and Politics, Arab Center for Research and Policy Studies, Arab House for Sciences Press, Beirut, 2012.

11. Mohammad Javad Larijani, National Strategy: Studies in its Features and Objectives, translated by Alaa Al-Ridaei, Dar Al-Ta'aruf Publications, n.p., 1995.

Third: Persian books

-1Hourieh Amjadi, Masoud Motalabi, Qurbanali Ganji, Benchmark analysis of any high-social-welfare policy in Dolathai Ahmadinejad and Rouhani, Iranian Social Expansion Review Journal, Sal Dovazdham, Shamaret Som, Tapestan 1391.

-2Abbas Hatami, Farzad Kalata, Dawlat der Peramon and Peramon der Dawlat; Study in economics, politics and sociology, Rahbardi Reading Journal, Sal Hafdham, Shamarah 1 (Piapi 63), Bahar 1393.

-3Alireza Sami Isfahani, Horieh Dehghan, Ali Mokhtari, Ali Bagheri Dowlatabadi, Roychard, Political Economy with Politics, High Economic Revolution, Ahmadinejad, Jamhouri Political Economy Reading Journal , Shamara 2, Soum, Bayes and Zamistan 1399.

3- Fardin Qureshi, Muhammad Baqir Alizadeh Agdam, Rahim Zaer Kaaba, Transformation of Adalat in Iran: Study of the suppliers of Dolathai Mahmoud Ahmadinejad and Hassan Rouhani, Journal of the University of Shenasi Economic and Expansion, Shamara 2, Sal Shasham, Bayes and Zamistan 1396.

Fourth: Foreign books

-1 ALIREZA JAFARZADEH , THE IRAN THREAT President Ahmadinejad and the Coming Nuclear Crisis, Printed in the United States of America , 2008.

-2 Anoushiravan Ehteshami & Mahjoob Zweiri, IRAN and the Rise of its Neoconservatives The Politics of Tehran's Silent Revolution, Padstow, Cornwall ,Britain ,2007.

-3 KASRA NAJI , AHMADINEJAD THE SECRET HISTORY OF IRAN'S RADICAL LEADER , New York, NY , 2008.

4- YONAH ALEXANDER AND MILTON HOENIG, THE NEW IRANIAN LEADERSHIP Ahmadinejad, Terrorism, Nuclear Ambition, and the Middle East , ST. PETERSBURG COLLEGE , PRAEGER SECURITY INTERNATIONAL Westport, Connecticut London , 2008.

Fifth: Dictionaries and Encyclopedias

-1Ahmad Al-Shuwaykhat et al., The Arab and International Encyclopedia, Riyadh, 1996.

-2Khalil Ahmad Khalil, Supplement to the Political Encyclopedia, Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut, 2004.

2- Muhammad Wasfi Abu Mughli, A Guide to Contemporary Iranian Personalities, Center for Arabian Gulf Studies, University of Basra, 1983.

Sixth: Arab Newspapers:

-1Trudy Rubin, America and Iran, Watani International Newspaper, April 22, 2007.

-2Salam Khosrow Hawamir, Mahmoud Ahmadinejad and His Political Role in Iran 2005-2009, Ikleel Journal for Humanistic Studies, Issue 6, June 2021.

-3Sameh Rashed, Iranian Foreign Policy... Half a Year of Ahmadinejad's Presidency, Iranian Selections Journal, 2006.

-4Adel Abdel Moneim, Mehdi Karroubi: The Moderate Revolutionary, Iranian Selections, Issue 22, September 2000, pp. 54-55.

Seventh: Foreign Newspapers:

-1Abbas Milani, "The Ayatollah in His Labyrinth," Foreign Policy, April 4, 2013.

Eighth: Internet Sites:

-1Abbas Bakhtiar, Ahmadinejad's Achilles Heel: The Iranian Economy http://www.payvand.com/news/07/jan/1295.html

-2https://www.google.com/search

Iran under Mahmoud Ahmadinejad (2005-2013): A study of political, economic, and social transformations

Assist lect. Maryam Mahmoud Shaker
College of Basic Education
University of Babylon
bas906.mariem.mahmood@uobabylon.edu.iq

Assist lect. Ayat Mazen Jaber
College of Basic Education
University of Babylon
821.ayat.mazn@uobabylon.edu.iq

Keywords: Iran, Mahmoud Ahmadinejad, politics, economy, society

Summary:

During the era of Mahmoud Ahmadinejad (2005–2013), Iran witnessed a period characterized by overlapping political, economic, and social transformations. Internally, the rise of the conservative movement was strengthened, and revolutionary discourse was reproduced, in contrast to the escalation of tensions following the 2009 elections and the emergence of the protest movement. Externally, his policy was characterized by escalation in the nuclear issue, resulting in the imposition of international sanctions that affected the national economy. Economically, he adopted a populist approach that focused on social justice, wealth distribution, and lifting subsidies. However, these policies were accompanied by rising inflation rates and increasing financial pressures, making his era a controversial period that left deep marks on the course of the Islamic Republic later on.